

الإمارات تنوع دعمها للتجربة الإثيوبية الواعدة

فتح سوق الشغل الإماراتي أمام 50 ألف عامل إثيوبي وبحث إمكانية رفع العدد إلى 200 ألف

غريفيث يطرح في واشنطن خلاصة جولة السلام الجديدة

عدن (اليمن) - أعلن المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، الثلاثاء، أنه سيرزور واشنطن لمناقشة الوضع في اليمن. وأوضح مكتبه في تغريدة على تويتر أنّ برنامج الزيارة التي تستمرّ يومين يشمل اجتماع المبعوث الأممي بمسؤولين أميركيين، مضيفاً أنّ "غريفيث يعتمد على دعم الولايات المتحدة، لدفع عملية السلام قدماً ووضع حد للنزاع في اليمن".

وكانت صحيفة "العرب" قد نشرت في وقت سابق تقريراً بشأن الحراك الجديد للمبعوث الأممي إلى اليمن رصدت فيه توجّهاً واضحاً لدى غريفيث نحو توسيع دائرة الفاعلين في الملف اليمني أملاً في كسر الجمود الذي خيم على جهوده في تحريك عجلة الحلّ السلمي المتوقّفة عند عقبات كاداء، على رأسها التباين الشديد في مواقف الأفرقاء اليمنيين، وجنوح الحوثيين للتصعيد خدمة لأجندة إيرانية لا علاقة لها باليمن وقضاياها الداخلية. وبحسب مصادر سياسية مطلعة تحدثت لـ "العرب" فإنّ جولة المبعوث الأممي الجديدة لم تسفر عن أي تطوّر يذكر، عدا محاولاته لتوظيف النفوذ الدولي والإقليمي المفترض في خلق حالة ضغط خارجية على الفرقاء اليمنيين، بهدف حلحلة الجمود السياسي واستكمال تنفيذ اتفاقات السويد المتعثّرة. وتأتي زيارة غريفيث المرتقبة إلى واشنطن في إطار جولته التي شملت العاصمة السعودية الرياض ودولة الإمارات العربية المتحدة والعاصمة العمانية مسقط حيث التقى بقيادات من جماعة الحوثي.

إلا أنّ الجولة ذاتها شملت العاصمة الروسية موسكو التي لم تبرز خلال سنوات الأزمة اليمنية كفاعل أساسي في الملف اليمني وفي عملية البحث عن مخرج سلمية للنزاع في اليمن. وبحث غريفيث خلال جولته خطوط تنفيذ اتفاق ستوكهولم الموقع قبل أشهر بين الحكومة اليمنية والحوثيين، وخصوصاً ما يتعلق بموائم الحديدة غربى البلاد. وفي 13 ديسمبر الماضي توصلت الحكومة اليمنية والحوثيون، إثر مشاورات بالعاصمة السعودية ستوكهولم، إلى اتفاق يتعلق بحلّ الوضع بمحافظة الحديدة الساحلية إضافة إلى تبادل الأسرى والمعتقلين لدى الجانبين الذين يزيد عددهم عن 15 ألفاً، وذلك كمشكلة لعملية سلام أشمل في اليمن، غير أنّ تطبيق الاتفاق لا يزال إلى الآن يواجه عراقيل بسبب تباين بين الموقعين عليه في تفسير عدد من بنوده.



هناك فرصة جديدة لتحسين الأوضاع

الحاكم وتحالف المعارضة وجماعات الاحتجاج. وقال رئيس الوزراء الإثيوبي في كلمة القاها أمام برلمان بلاده إنّ أديس أبابا "تخطط على المدى القصير لخفض مستوى البطالة". وتابع أنّ "أحد التدابير المزمع اتخاذها تنص على إرسال يد عاملة مؤهلة إلى الخارج". وأعلن أنّ اتفاقاً جرى التوصل إليه بشأن إرسال 50 ألف عامل إلى الإمارات للسنة المالية 2019-2020، مشيراً إلى أنّ محادثات جارية لإرسال 200 ألف عامل في غضون ثلاثة أعوام. وتمثّل الإمارات بفعل حيوية اقتصادها، وأيضاً بفضل تفتح مجتمعها، قلباً جانبا للوافدين من مختلف الجنسيات، وخصوصاً من

أقلها ماء الفراغات وسدّ الطريق على قوى خارجية منافسة مثل تركيا وإيران اللتين اعتادتتا على تسويق الأيديولوجيا والأجندات السياسية ضمن إطار المصالح الاقتصادية والتبادلات التجارية. ومن هذا المنطلق يتمّ تصنيف الحراك الإماراتي في أفريقيا في صميم خدمة الأمن القومي العربي. وتعيش إثيوبيا في المرحلة الحالية فترة انتقال نحو الاستقرار والازدهار، بدأت تنعكس بشكل إيجابي على مكانتها ودورها في القارة الأفريقية. وتحتلّ ذلك عملياً في قيامها بدور إيجابي في الجانب الإثيوبي في رعاية محادثات بين الأفرقاء السودانيين أفضت إلى التوصل إلى اتفاق ينص على تنظيم عملية تقاسم السلطة خلال المرحلة الانتقالية بين المجلس العسكري

الإماراتي أحد أحمزة الدفاع عن الأمن القومي العربي وحمايته. وسبق للإمارات أن شاركت بفعالية في ترسيخ الاستقرار في القرن الأفريقي من خلال رعايتها إلى جانب السعودية اتفاق سلام أبرم منتصف 2018 بين إثيوبيا وجارتها إريتريا وطويت بفضلها صفحة أطول نزاع في القارة الأفريقية. ويهدف الدور الإماراتي في أفريقيا لبسط الاستقرار في دول القارة الواقعة في الجوار العربي، ثم تثنيته بتنشيط عملية التنمية في تلك الدول، ليس فقط عن طريق بذل المساعدات لها، ولكن أيضاً عن طريق الدخول في شراكات اقتصادية مربحة معها. وتطوّر السياسات الإماراتية على فوائدها كثيرة للمنطقة العربية، ليس

دعم دولة الإمارات متعدّد الأوجه لإثيوبيا في مرحلتها الحالية، لا يحمل فقط معنى التشجيع لتجربة ناشئة تبدو مبشرة بإحداث نقلة نوعية في هذا البلد الأفريقي ذي الموقع الاستراتيجي، لكنّه تعبير أيضاً عن المنظور الإماراتي للقارة الأفريقية عموماً ومنطقة القرن الأفريقي على وجه التحديد كجمال للدفاع عن الأمن القومي العربي وموقع متقدّم لتحصينه عبر إقامة أحمزة للتنمية والاستقرار بديلة عن أحمزة الفقر حاضنة التشدّد والإرهاب وخرّان التوترات والصراعات.

أديس أبابا - فتحت دولة الإمارات العربية المتحدة الباب لاستقبال الآلاف من العمال الإثيوبيين في خطوة تمثّل أحد أوجه الدعم الاقتصادي الإماراتي لإثيوبيا تشجيعاً لتجربتها الناشئة والمتدرّجة بالبلد الواقع في القرن الأفريقي نحو التحوّل إلى قوة للاستقرار في محيطه من خلال مقاربة سياسية يُظهر القائلون عليها قدراً كبيراً من التوازن والاعتدال.

وأعلن رئيس وزراء إثيوبيا أبي أحمد عن توجّه بلاده لإرسال 50 ألف عامل إثيوبي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، في سياق برنامج يهدف إلى تطوير اليد العاملة المحلية، ومن شأنه أن يخفّف الضغط على سوق العمل الإثيوبية بسبب كثرة المقبلين الجدد عليه، حيث يتجاوز عدد السكان المئة وخمسة ملايين نسمة جلّهم من الشباب.

وسبق أن أعلن العام الماضي عن اعتراف دولة الإمارات ضخ ثلاثة مليارات دولار في الاقتصاد الإثيوبي القسم الأكبر منها في شكل استثمارات. ويرسّخ الدعم الإماراتي لإثيوبيا الدور التنموي الذي تقوم به الإمارات في القارة الأفريقية، وخصوصاً منطقة القرن الأفريقي الاستراتيجية التي تمثل في المنظور



أبي أحمد
عمالنا بالإمارات
سيكسبون أكثر
ويحسنون مهاراتهم

العراقيون يتجرّعون علقم «التجربة الديمقراطية» بعد 16 عاماً على إطلاقها

بغداد - بالرغم من قضاء العراق على التهديدات الرئيسية في ملف تنظيم داعش وما نتج عن ذلك من تحسن نسبي في الجانب الأمني، إلا أنّ فكرة الهجرة لا تزال تراود الكثير من أبناء هذا البلد، بسبب تردّي الأوضاع المعيشية وانسداد الأفاق وغموض المستقبل.

وبعد أكثر من 16 عاماً على الإطاحة بنظام صدام حسين في العراق لا تزال "التجربة الديمقراطية" التي تعهدت الولايات المتحدة وبريطانيا بإنجازها في هذا البلد تقدم أشكالاً مخيبة للآمال، إذ لم تتعاف مؤسسات الدولة من الانهيار الذي أصابها لحظة إسقاط صدام، فيما أوغلت أحزاب الإسلام السياسي في فشل الإدارة وسوء التخطيط وانشغلت بنهب ثروات البلد عن تقديم نجاحات تذكر.

ويملك العراق ثروات طبيعية هائلة وفرت للحكومة في بعض الأعوام مبلغاً يصل إلى 150 مليار دولار لكن معظم هذه الأموال تذهب إلى جيوب الفاسدين. وما زال العراقيون يتذكرون كيف غادر جيش الولايات المتحدة بلادهم العام 2011 تاركاً خلفه نظاماً سياسياً يقوم على فكرة توزيع موارد الدولة بين الأحزاب الكبيرة. ويواجه العراقيون فضائح فشل النظام السياسي بالكثير من اللامبالاة بعدما أيقنوا أنّ تغييره من الداخل أمر عسير، لكن فقتهم في التدخل الخارجي تبدت أيضاً، بعد تجربة إسقاط صدام من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا. ويقارن الكثير من العراقيين بين "العهد الدكتاتوري" الذي يرمز له صدام حسين، و"العهد الديمقراطي" برعاية الولايات المتحدة، ليخلصوا إلى أنّ "ضريبة التغيير الكبيرة" لم يرافها

تحسن في الأوضاع المعيشية. وبالرغم من المرارة التي يسترجعها معظم العراقيين، عند الحديث عن "العهد الدكتاتوري"، إلا أنّ تجربة البلاد القاسية مع تخطيط الولايات المتحدة في تنظيم شؤون البلاد، تدفعهم إلى الإقصاد علناً عن رغبتهم في العودة إلى زمن حكم حزب البعث، مع كل الماسي التي ورطهم فيها وما جرّه من حصار دولي خانق هبط بأكثر من نصف السكان دون خط الفقر.

وكثيراً ما تشمل مقارنة العراقيين أربعة ملفات رئيسية، هي الكهرياء والتربية والصحة والغذاء. ويذكر كثيرون أنّ نظام البعث في زمن قياسي نجح في إعادة شبكة الكهرياء الوطنية إلى العمل بعد تدميرها خلال حرب إخراج القوات العراقية من الكويت. وبالرغم من أنّ الشبكة أصيبت باضرار جسيمة خلال حرب الإطاحة بصدام إلا أنّ إصلاحها.

ويشكل نقص التيار الكهربائي، ولاسيما خلال شهور الصيف اللاهب عقدة لدى قطاع واسع من السكان يضطر إلى دفع مبالغ طائلة للمولدات أهلية من أجل الحصول على طاقة محدودة لا تكفي لتشغيل أجهزة التكييف. وشهد قطاع التربية في العراق انهياراً كارثياً إذ شاع إنشاء مدارس الطين في جنوب البلاد وتحولت عملية طبع المناهج التربوية إلى مسرح لصراع سياسي بين الأحزاب المتنافسة بالنظر لما توفره من عمولات كبيرة. وشهد مطلع الأسبوع الجاري فضيحة مدوية عندما وضعت وزارة التربية عدداً من طلبة السادس الإعدادي في سيارات مخصصة للشحن البري بهدف نقلهم إلى مركز امتحاني جديد بعدما تعرض مركزهم الأساسي إلى حريق في ظروف غامضة. وشكل منظر الطلبة وهم ينقلون بهذه الطريقة المهينة مادة للسخرية المرة في وسائل التواصل الاجتماعي. وتستعين وزارة التربية بمبائلي الكليات، لإجراء الامتحانات لطلبة الصفوف المنتهية، لأن مدارسها تخلو من قاعات صالحة لهذا الغرض. وعلى مستوى الصحة، ينشر عراقيون على حساباتهم في مواقع التواصل الاجتماعي، صوراً للمشاهير التي يرصدونها في المستشفيات الحكومية، تتنوع بين كلاب سائبة تتجول في دهات المرضى واستخدام الطابوق في موازنة النقل خلال علاج شخص أصيب بسر.

وتشتهر المستشفيات الحكومية العراقية حالياً بانها أفضل بيئة لنقل الأمراض بسبب القذارة التي تعم أرجائها وتهالك أجهزتها ومعداتها. وفي ملف الغذاء، تعجز الحكومات المتعاقبة منذ 2003، عن توفير مواد ما يعرف بـ"البطاقة التموينية"، وهي سلة غذائية ابتكرها العراق بعد فرض الحصار الاقتصادي عليه، إثر غزو الكويت، إذ تُقدّم للعوائل شهرياً مواد غذائية تكفي لسد الاحتياجات الأساسية بأسعار زهيدة. وتحول ملف "البطاقة التموينية" إلى باب لتربح الأحزاب السياسية بعد 2003، إذ تنفق وزارة التجارة سنوياً الملايين من الدولارات على عقود وهمية تحت يافطة شراء الطحين والرز والسكر والزيت، لكن السكان لا يحصلون على شيء من هذه المواد.

وتتعدد العراقيون في تحميل الولايات المتحدة مسؤولية الخراب العام، الذي دمر القطاعات الرئيسية ذات التماس المباشر بحياة الناس، من خلال رعاية أحزاب سياسية فاسدة، وإفساح المجال لعديمي الكفاءة، وأصحاب الولاءات الخارجية، لإدارة البلاد. وفي بغداد، يمكن الآن أن نسمع قصصاً مختلفة عن عهد صدام حسين، لا تتعلق فقط بالقمع الدموي الذي تمارسه الأجهزة الأمنية ضد المعارضين والحروب الكارثية التي تورط فيها النظام آنذاك بل بوزراء في العهد السابق مثل وزير التجارة محمد مهدي صالح ووزير الصحة أوميد مدحت ووزير التعليم همام الخالقي، بوصفهم أنجزوا قصص نجاح، فشل النظام الحالي في استلهامها.



من كان يتصور أن تصبح لقمّة العيش بحد ذاتها مشكلة لدى قطاع عريض من العراقيين